البيـان المشترك

الصادر عن الدورة الأولى لمنتدى التعاون العربي–الروسي

على مستوى وزراء الخارجيـة

موسكو، روسيا الاتحادية

(2013/02/20)

عُقد الاجتماع الأول لمنتدى التعاون العربي الروسي على مستوى وزراء الخارجية بتاريخ 2013/02/20 في موسكو.

ترأس الاجتماع معالي السيد/ سيرجي لافروف وزير الشؤون الخارجية بجمهورية روسيا الاتحادية (الدولة المضيفة)، ومعالي الدكتور/عدنان منصور وزير الخارجية والمغتربين بالجمهورية اللبنانية (الرئاسة الحالية لمجلس الجامعة الوزاري)، ومعالي الدكتور/ نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية، كما شارك في الاجتماع السادة أعضاء آلية المنتدى في جامعة الدول العربية، سعادة السيد/ ناصر المزين سفير دولة الكويت لدى روسيا الاتحادية (الرئاسة السابقة لمجلس الجامعة الوزاري)، ومعالي السيد/ محمد كامل عمرو وزير خارجية جمهورية مصر العربية (الرئاسة القادمة لمجلس الجامعة الوزاري)، ومعالي السيد/ هوشيار زيباري وزير خارجية جمهورية العراق (رئاسة القمة العربية الحالية).

ناقش الوزراء القضايا الدولية الملحة وبعض الموضوعات الهامة التي تتعلق بالوضع في الشرق الأوسط ذات الاهتمام المشترك في مناخ يتسم بالانفتاح والإرادة المشتركة لتحقيق مزيد من التقدم لتقوية العلاقات والتعاون بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وروسيا الاتحادية، انطلاقاً من الأسس والمبادئ الواردة في مذكرة منتدى التعاون العربي الروسي الموقعة بين جامعة الدول العربية وروسيا الاتحادية، وتحقيق الأهداف التي يسعيا إليها لبناء شراكة حقيقية تخدم مصالحهما الحيوية.

القضايا الإقليمية والدولية:

أكد الوزراء المشاركون في أعمال المنتدى على تمسكهم في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وفقاً للقانون الدولي والدور المحوري للأمم المتحدة ومجلس الأمن. وأكدوا على أهمية تقوية العلاقات بين بلدانهم وفق سياسة حسن الجوار واحترام مصالح كل دولة.

دعم الوزراء التطلعات المشروعة للشعوب في الحصول على حياة أفضل ومزيد من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة الحفاظ على الخصوصية التاريخية والحضارية لكل دولة، وأهمية الحفاظ على حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً. وشددوا على مبدأ احترام سيادة الدول، وأدانوا كافة أشكال التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية، ودعوا إلى تسوية القضايا العالقة والأزمات من خلال الوسائل السلمية.

أدان الوزراء الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره بغض النظر عن دوافعه، وشددوا على أنه لا يجب الربط بين الإرهاب أو أية ثقافة أو ديانة أو مجموعة عرقية بعينها. وأكدوا مجدداً عزمهم على تعزيز التعاون للتصدي لمواجهة خطر الإرهاب العالمي.

كما رحبوا بمواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، وبإنشاء المركز الدولي لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة بالرياض.

وفيما يتعلق بمناقشة الأمن الإقليمي؛ اتفق الوزراء على أن تكون تسوية قضية النزاع العربي الإسرائيلي قضية محورية بمعزل عن أية تطورات إقليمية أخرى. وأكدوا على التزامهم بإيجاد حل شامل وعادل ودائم لهذا الصراع، في إطار مبادئ وأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتنفيذ قرارات مجلس الأمن وبخاصة القرارين رقم 242 و338، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ومرجعية مؤتمر مدريد وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية ومبدأ الأرض مقابل السلام. أكد الوزراء رفضهم المطلق لجميع الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية، وكافة الإجراءات أحادية الجانب التي تستهدف طمس هوية القدس وتغيير واقعها الجغرافي والديموجرافي، ودعوا منظمة اليونسكو إلى بذل جهودها للمحافظة على المقدسات الإسلامية والمسيحية، وتجنيب هذه المقدسات الاعتداءات المتكررة، منوهين بجهود المملكة الأردنية الهاشمية في رعاية تلك المقدسات.

أدان الوزراء بشدة ما تقوم به إسرائيل من تغييرات جغرافية وديموغرافية في الأراضي العربية المحتلة واعتبروها لاغية وباطلة وتمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وللشرعية الدولية ولقرارات الأمم المتحدة. كما أدانوا بشدة الخطط الإسرائيلية المعلنة لبناء وتوسيع المستوطنات غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية باعتبارها عائقاً أمام إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، وطالبوا بوقف كافة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية لاستئناف المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية وفقاً للمرجعيات المشار إليها آنفاً، بهدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة قابلة للحياة ومتصلة الحدود على أساس خط 4 يونيو/حزيران 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك في إطار حل الدولتين تعيشان جنباً إلى جنب في أمن وسلام. وفي هذا الإطار، نوه الوزراء بالدور الذي اضطلعت به روسيا الاتحادية في إطار اللجنة الرباعية، مع التاكيد على أهمية تفعيل الدور الذي أنيط بهذه للجنة.

أكد الوزراء على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربية بما فيها الأراضي الفلسطينية والسورية وباقي الأراضي اللبنانية، كما دعوا إلى تسوية كافة قضايا الوضع النهائي العالقة للنزاع العربي الإسرائيلي (المياه– الأمن– الحدود– اللاجئين– القدس). كما رحب الوزراء بقرار وقف إطلاق النار بين السلطات في غزة وإسرائيل بتاريخ 21 نوفمبر/تشرين ثان 2012 عبر الوساطة المصرية، وعبروا عن تقديرهم للجهود التي بذلتها جمهورية مصر العربية في هذا الشأن.

طالب الوزراء الإسراع في رفع الحصار غير الإنساني على قطاع غزة، وإطلاق سراح كافة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية، وكذلك الإفراج الدائم والمنتظم عن كافة المستحقات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

رحب الوزراء بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لحصول فلسطين على وضعية دولة غير عضو بصفة مراقب في الأمم المتحدة، كخطوة لحصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

رحب الوزراء باستعداد روسيا الاتحادية لاستضافة مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط في موسكو بعد أخذ موافقة جميع الأطراف المعنية. وأعربوا عن الدعم الكامل للجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك اللقاءات الأخيرة بين الفصائل الفلسطينية في القاهرة.

أعرب الوزراء عن بالغ القلق إزاء المنحى الخطير الذي وصلت إليه الأزمة السورية، وما خلفته من آلاف القتلى والجرحى وتزايد في أعداد النازحين واللاجئين داخل وخارج سورية، إضافة إلى حجم الدمار البالغ الذي أصاب البنية التحتية

والمرافق الحيوية السورية، وتداعيات ذلك على دول الجوار والأمن والاستقرر الإقليمي. وأدانوا بشدة استمرار القتل وتصعيده وانتهاكات حقوق الإنسان. ودعوا كافة الأطراف إلى بذل الجهود الضرورية والعاجلة من أجل التوصل إلى الوقف الفوري لإطلاق النار، وأهمية اتخاذ مواقف جدية إزاء استمرار تدهور الوضع الإنساني في سورية، وعلى الحاجة الماسة للوصول الفوري للمساعدات الإنسانية إلى المدنيين المتضررين من السوريين، وكذلك تأمين وصول هذه المساعدات إلى أعداد متزايدة من النازحين واللاجئين داخل وخارج سورية.

أشاد الوزراء بالنتائج الإيجابية التي تمخض عنها المؤتمر الدولي للمانحيين لدعم الوضع الإنساني في سورية، والذي استضافته دولة الكويت بتاريخ 2013/1/30. كما أشادوا بالمساعدات الإنسانية الروسية المقدمة للشعب السوري المتضرر من الأحداث بالإضافة إلى كافة المساعدات المقدمة من الدول العربية والدول الأخرى والمنظمات الدولية الهادفة للتخفيف من المعاناة الإنسانية للشعب السوري.

جدد الوزراء تأكيدهم على احترامهم الكامل لسيادة سورية واستقلالها ووحدتها الوطنية وسلامة أراضيها، ورفضهم لأي تدخل أجنبي. وأكدوا على ضرورة مواصلة العمل وتضافر الجهود المشتركة لحقن دماء الشعب السوري، ووضع هذه الأزمة على مسار الحل السياسي، من خلال تشجيع جميع السوريين على بدء عملية الحوار وذلك وفق البيان الختامي الصادر في جنيف في 2012/6/30، من خلال عملية سياسية تؤدي إلى تشكيل جهاز حكومي انتقالي بصلاحيات تنفيذية كاملة لتسيير المرحلة الانتقالية ونقل السلطة وفق إطار زمني متفق عليه بغية استعادة الحياة الطبيعية والأمن والاستقرار وتحقيق الحرية والديمقراطية والإصلاح السياسي والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

أكد الوزراء تأييدهم المستمر لجهود السيد الأخضر الإبراهيمي الممثل المشترك للأمين العام للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة في سورية.

أكد الوزراء على ضرورة بذل كافة الجهود لتحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إيصالها. وأكدوا أهمية تنفيذ النتائج الواردة في الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الدول الأطراف لمراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عام 2010، وخاصة ما يتعلق بتنفيذ قرار عام 1995 حول الشرق الأوسط. وأكدوا على أهمية انضمام إسرائيل لمعاهدة منع انتشاء الأسلحة النووية، وإخضاع كل منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك أهمية الإسراع في تحقيق عالمية المعاهدة.

حث الوزراء كافة دول المنطقة على اتخاذ الخطوات ذات العلاقة للمساهمة في تحقيق أهداف قرار عام 1995 حول الشرق الأوسط، وطالبوا كل دول المنطقة بالامتناع عن اتخاذ أية إجراءات تعيق تحقيق هذا الهدف. وفي هذا الإطار، عبروا عن بالغ القلق من البيانات الوطنية التي أصدرها بعض المنظمين بتأجيل المؤتمر حول إنشاء منطقة خالية من من الأسلحة النوية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وأكدوا التزامهم بمنهج جاد وبناء بهدف عقد المؤتمر في إبريل 2013 على أقصى موعد، وعبروا عن توقعاتهم بأن تقوم الدول الأخرى المعنية بتبني نفس النهج نحو المشاركة في المؤتمر. واتفق الوزراء على بذل جهودهم المشتركة لتنظيم المؤتمر طبقاً للإطار والتخويل الذي تم إقراره في مؤتمر 2010 لمراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

عبر الوزراء عن قلقهم إزاء عدم إحراز تقدم في حل مسألة البرنامج النووي الإيراني، وطالبوا إيران باتخاذ خطوات بناءة نحو استعادة ثقة المجتمع الدولي حول الطبيعة السلمية لبرنامجها النووي. كما أكدوا على الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول

في تطوير القدرات النووية للاستخدامات السلمية طبقاً للحقوق والواجبات المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية.

أشاد الوزراء بالجهود التي تبذلها القيادة اليمنية الجديدة لتنفيذ مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول الانتقال السلمي للسلطة، والتي تم التوقيع عليها في الرياض في 23 نوفمبر/تشرين ثان 2011. كما رحبوا بالإجراءات الجارية نحو تسهيل إطلاق عملية الحوار الوطني في البلاد، وإعادة تنظيم القوات المسلحة، والتغلب على الأزمة الإنسانية الحادة، والقضاء على الإرهاب والتطرف. كما تم التأكيد على أن الدول الضامنة للاتفاقات الموقعة في الرياض، ينبغي أن تتخذ مزيداً من الخطوات الفعالة لتعزيز هذه الأهداف الأولية.

رحب الوزراء بالعملية السياسية الجارية في ليبيا والجهود التي يبذلها الليبيون لإعادة المناخ السياسي الداخلي لطبيعته وإنشاء مؤسسات جديدة للدولة على أساس مبادئ سيادة القانون والحرية والمساواة تحظى بتأييد شعبي. وفي هذا الإطار، أعادوا التأكيد على أهمية التعجيل بتأهيل القوات المسلحة الوطنية وهيئات إنفاذ القانون في ليبيا بهدف ضمان الأمن والاستقرار في البلاد، فضلاً عن تعزيز سيادتها وسلامة أراضيها.

أكد الوزراء دعمهم لإيجاد حل سلمي بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى وفقاً للقانون الدولي وبخاصة ميثاق الأمم المتحدة أو من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين.

رحب الوزراء بتوقيع الاتفاقات الأمنية والاقتصادية بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان، وشددوا على الأهمية الحتمية لتنفيذها بشكل كلي كخطوة رئيسية نحو مستقبل مستقر ومزدهر لكلا البلدين، وضرورة العمل الجاد لمساعدة الدولتين للتوصل لحل للقضايا العالقة بما فيها منطقة أبيي. وأشاد الوزراء بالجهود الدولية التي دعمتها جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل التوصل إلى اتفاق سلام دارفور والتنويه بالدور الذي تقوم به البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID، وطالبوا الفصائل التي لم توقع بعد على اتفاق سلام الدوحة سرعة الانضمام إليه، والإشادة بالدور الرائد لدولة قطر في هذا الصدد.

رحب الوزراء بانتهاء المرحلة الانتقالية في الصومال، وأعربوا عن تقديرهم للتقدم المحرز من قبل قيادة وشعب الصومال في إنهائها. كما جددوا التزامهم بمساعدة الحكومة الصومالية على مواجهة الأعباء الاقتصادية المختلفة من أجل إتمام جهود المصالحة الوطنية، مؤكدين على أهمية وحدة واستقلال الصومال وسلامة أراضيه.

أكد الوزراء على الحاجة الماسة لتشجيع مزيد من التفاهم المتبادل واحترام الخصوصية الدينية والثقافية بين الشعوب، وعلى أهمية المبادرات الإقليمية والدولية الهادفة إلى تعزيز الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان. وأكدوا دعمهم لأنشطة مبادرة الأمم المتحدة لتحالف الحضارات وللمنتدى الخامس للتحالف الذي سيعقد في النمسا، كما رحبوا بمبادرة "أسبوع الوئام الديني" التي أطلقتها الأردن وتبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك بإنشاء مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين الأديان والثقافات الذي تم افتتاحه في فيينا بتاريخ 2012/11/26، وبإنشاء مركز التميز الدولي لمكافحة التطرف والعنف بأبوظبي في 2012/12/14.

دعا الوزراء إلى اعتماد تدابير فعالة بهدف القضاء على كافة أشكال التعصب والتمييز على أساس ديني أو عرقي، معربين أن مفهوم المواطنة يجب أن يكون الركيزة الأساسية التي تشكل النسيج الاجتماعي لمجتمعاتنا.

التعاون الثنائي:

أعرب الوزراء عن رغبتهم في بذل مزيد من تنسيق المواقف حول القضايا الإقليمية والدولية الهامة، وأكدوا على أهمية عقد اجتماعات دورية للجنة كبار المسؤولين المشتركة بالتناوب بين القاهرة وموسكو، للتشاور حول القضايا ذات الاهتمام المشترك والسياسة الخارجية.

اعتمد الوزراء خطة عمل مشتركة للفترة من 2013–2015 من أجل تنفيذ مبادئ وغايات وأهداف منتدى التعاون العربي الروسي، ساعين نحو تطوير علاقاتهم وفقا لاتفاق التعاون ومذكرة التفاهم بين الطرفين، على أن تتولى لجنة كبار المسؤولين متابعة تنفيذ خطة العمل وتقديم تقارير دورية حول التقدم المحرز فيها.

رحب الوزراء بالتعاون الاقتصادي المتنامي بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وروسيا الاتحادية. وأكدوا أن هناك إمكانات هائلة للتبادل التجاري الثنائي والاستثمار، بما في ذلك مجالات الصناعة والطاقة والطاقة المتجددة، فضلاً عن الطاقة النووية، والنقل، والاتصالات، والتعاون في المجالات المختلفة مثل البيئة، والزراعة... وغيرها.

شدد الوزراء على أهمية تنمية الروابط في مجال السياحة بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وروسيا الاتحادية، مؤكدين على ضرورة مواصلة تعزيز التعاون بين المنظمات والوكالات ذات الاختصاص.

أعرب الوزراء عن دعمهم لتطوير التعاون الثقافي، بما في ذلك تعزيز العلاقات بين المؤسسات ذات الصلة في الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وروسيا الاتحادية، وعقد المهرجانات والمعارض بشكل متبادل. وشددوا على أهمية الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي العربي والروسي.

دعا الوزراء إلى بذل مزيد من التعاون في مجال التعليم، بما في ذلك تعزيز العلاقات بين الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي، والمشاركة في الفعاليات العلمية والثقافية الدولية في الدول العربية وروسيا الاتحادية. كما أشاروا إلى أهمية تطوير التعاون العلمي والتقني، وكذلك التعاون في مجال علوم الفضاء والتكنولوجيا، بما في ذلك تبادل الخبرات والزيارات والبحوث العلمية المشتركة وإقامة المشاريع التكنولوجية.

وافق الوزراء على عقد الدورة الثانية للمنتدى في عام 2014 في إحدى العواصم العربية.